

منظومة مملكة البحرين في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا

أولت مملكة البحرين اهتمامًا كبيرًا بجريمة الاتجار بالأشخاص لانتهاكها لحقوق الإنسان، وعملت جاهدة على تطوير الأدوات التشريعية والإجرائية والإدارية، وأوجدت منظومة مكافحة تتناسب مع طبيعة وخطورة الجريمة، قائمة على التعاون والتنسيق بين الجهات الحكومية ضمن علاقة تكاملية للكشف عن الجريمة، وحماية الضحايا فيها.

وتحرص مملكة البحرين على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي من بينها مكافحة الاتجار بالأشخاص، فإلى جانب وجود منظومة متكاملة للمكافحة، تم تضمين الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2022-2026، محاور وأهداف تُعنى بمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا، والتي جاءت متناعمة مع أهداف التنمية المستدامة، ورؤية المملكة الاقتصادية 2030، وتوجهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وما توليه الحكومة من متابعة مستمرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

ونظرًا لمحدودية الوقت المتاح، سيتم التركيز على ثلاث محاور تعنى بمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا:

الأول: حماية الضحايا:

تجد حماية الضحايا أساسها القانوني في أحكام القانون رقم (1) لسنة 2008 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، والقوانين الأخرى المكملة، إلى جانب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي انضمت لها، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولان المكملان لها.

مع الإشارة إلى أن القانون البحريني قد اعترف بالشخص المتاجر فيه كـ "مجنى عليه أو ضحية" بالتالي لا يستوجب عقابها.

فقد تضمن القانون المذكور جملة من الحقوق للضحايا تمثلت في:

- 1- إفهام الضحية بحقوقها القانونية بلغة تفهمها، وتمكينها من بيان مركزها القانوني كضحية، وتأكيد حقها في أن تنظر قضيتها أمام القضاء.
- 2- الحصول على الرعاية الطبية، والإيداع في أحد مراكز التأهيل الطبية أو النفسية أو دور الرعاية عند الحاجة، وكذلك الإيداع في أحد المراكز المختصة للإيواء.
- 3- توفير الحماية الأمنية متى اقتضى الأمر ذلك.
- 4- توفير فرص العمل، وإزالة ما قد يعترضها من معوقات في هذا الشأن، مع توفير أوضاعها القانونية.

كما تم اتخاذ جملة من التدابير والاجراءات التي من شأنها أن تتيح فرصة التعافي الجسدي والنفسي والاجتماعي للضححايا عبر شراكة مؤسسة رسمية ومجتمعية، حيث تم إنشاء مركز حماية ودعم العمالة الوافدة كأول مركز شامل على مستوى المنطقة والعالم ليعمل على:

- تقديم الخدمات الوقائية والإرشادية.
 - تقديم خدمة الإيواء للضححايا أو الضحايا المحتملين.
 - تقديم المشورة والنصح التي تراعي الخلفيات الثقافية وأية فروق أخرى للضححايا.
 - تسهيل الحصول على المعلومات القانونية المتعلقة بحقوق الضحايا القانونية بلغة مفهومة.
 - تقديم المساعدات النفسية والطبية للضححايا ممن تعرضن لأبشع صور الاستغلال، لا سيما المتعرضات للعنف الجنسي.
 - تقديم برامج إعادة التأهيل على نحو يراعي الظروف الخاصة بالضححايا، والسياق الثقافي والاحتياجات الفردية لها.
- كما لم تغفل الجهود عن توفير المساعدات المادية، حيث تم إنشاء صندوق لدعم الضحايا إيماناً بضرورة توفير الحماية والمساعدة لهم.
- وتصب هذه الجهود جميعها في تحويل الضحايا إلى ناجين من خلال تمكينهم من استعادة حقهم في حياة كريمة، والسماح لهم بالعيش في حرية وأمان.

المحور الثاني: التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية:

تم إنشاء نظام أطلق عليه "نظام الإحالة الوطني لضحايا الإتجار بالأشخاص" ليعمل على ربط الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بمكافحة الإتجار بالأشخاص بنظام إلكتروني موحد، حيث يعتبر التجربة الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أهداف نظام الإحالة الوطني:

- مكافحة الجريمة والحد منها، منعاً وحمايةً.
- تحديد وتوحيد المؤشرات الأولية للجريمة، وملاحقة مرتكبيها، وبالتالي تيسير التعرف على هوية الضحايا.
- تقديم الرعاية للضححايا نحو يضمن لهم التعافي الجسدي والنفسي، وإعادة التأهيل والإدماج.
- توحيد الجهود الوطنية، وزيادة التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية.
- الإسهام في نشر الوعي من خلال تبادل المعلومات بين الجهات المختصة.
- الحصول على بيانات دقيقة وشاملة بشأن أوجه الاستغلال.
- إجراء الدراسات والبحوث والإحصائيات، لما لها من دور في وضع استراتيجية فعالة لمكافحة الجريمة ومنع تطورها والمساهمة في الحد منها.
- خارطة عمل للإجراءات والتدابير التي يجب اتخاذها من قبل الجهات المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- إدارة ملف الحالة لجميع مراحل الإحالة وفق تسلسل يراعي الأحداث والتطورات المرتبطة به.

المحور الثالث: التدريب وبناء القدرات:

تم إنشاء مركز إقليمي للتدريب وبناء القدرات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والذي يعتبر علامة بارزة في منظومة مكافحة الاتجار بالأشخاص، وليعمل من خلاله على توثيق تجربة المملكة الرائدة في هذا المجال.

ويُعد المركز أول بيت خبرة وتدريب إقليمي في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص يعمل على:

- تدريب المدربين وتخرج الخبراء في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.
- وضع المعايير وأدلة العمل الاسترشادية ذات العلاقة بالتركيبة الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط.
- تشجيع ودعم إعداد البحوث والمعلومات، والحملات الإعلامية، والمبادرات الاجتماعية، والاقتصادية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

وتتميز مملكة البحرين فرصة حضور هذا التجمع الدولي لاستعراض جزء من تجربتها في مجال مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا فيها، وفي الوقت نفسه مستفيدة من تجارب الدول المشاركة في هذا المجال.